المجلة الصباح
العدد 2308 - السنة الثامنة
الأحد 26 محرم 1437 - الموافق 8 نوفمبر 2015
Sunday 8 November 2015 - No.2308 - 8th Year

التأمينات تفوز بجائزة الضمان الاجتماعي بمسقط

اعلنت المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية فوزها بجائزة استحقاق علي ورقة قدمتها الى المنتدى الإقليمي للضمان الاجتماعي لدول اسيا والمحيط الهادئ الذي عقد اخيرا في العاصمة العمانية مسقط وحملت عنوان (الادارة الفعالة للعمليات).

وقالت المؤسسة في بيان صحفي اليوم ان الورقة استعرضت انجازات المؤسسة على صعيد ميكنة عملياتها باستخدام النظام الالي بانجاز المعاملات بدلا من انجازها يدويا كما شرحت نظام ارشفة واسترجاع البيانات والمعلومات دون الحاجة إلى استخدام النظام الورقي الامر الذي سهل سرعة حفظ المستندات وعالج مشكلة ضياعها احيانا. وذكرت ان الورقة ذكرت ان هذه الآلية الجديدة تمكن النظام من الحصول على بيان كامل يوضح مجمل العمليات المنجزة والمدة الزمنية التي انجزت خلالها واي ادارة قامت بانجازها مبينة ان النظام يتميز بارشفة كل العمليات تلقائيا بعد انجازها ما مكن المؤسسة من اختصار الدورة المستندية في انهاء العمليات بشكل كبير حيث باتت تنجز في غضون دقائق معدودة بعد ان كانت تستغرق ما بين ثلاثة الى اربعة ايام عمل.

أشادوا في تصريحات لـ الصباح بجهود رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع هذه الفئة

نواب يدعون إلى إنهاء مشكلة البدون: آن الأوان لطي هذه الصفحة

كتب مصطفى كامل

أكد نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج انه يتعين علي الحكومة حل قضية المقيمين بصورة غير قانونية "البدون" متقدما في الوقت ذاته بالشكر الجزيل الي رئيس الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة علي ما قدمه في هذا الملف

وطالب الخرينج في تصريح لـ "الصباح" بضرورة عقد جلسة خاصة لمناقشة قضية البدون مشددا علي انه اذا لم ينجح المجلس في حل هذه القضية اضافة الي ملف التركيبة الاسكانية للبلاد فلن يكون قد استطاع انجاز شيئ

بدوره شدد النائب عسكر العنزي علي ضرورة رفع الهموم عن كاهل ابناء المواطنة الكويتية المطلقة او الارملة لاب غير كويتي وتجنيس ابنائها اسوه بجميع نساء الكويت الذين حصل ابنائهم علي الجنسية.

واستغرب العنزي التاخير في عمليات التجنيس لسنوات كثيرة والي الان لم يتم تجنيس سوي قلة قليلة،متمنيا علي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الاسراع في انصاف هذه الفئة وتجنيسهم

اما النائب سعود الحريجي الذي يعمل رئيس الجهاز المركزي لمعالجة ارضاع المقيمين بصورة غير قانونية "البدون" صالح الفضالة لافتا انه انجز المهام المطلوبة منه قبل انتهاء المدة المحددة له بخمس سنوات من خلال العمل الجبار الذي قام به

واضاف الحريجي في تصريح خاص ل "الصباح" كنا نعمل ان يكون هذا العمل شامل بحيث يتم الانتهاء من ملف البدون لاسيما وانها قضية حساسة لاناس يعيشون علي ارض الكويت ويكنون لها الحب الكثير من خلال بيان من يستحق الجنسية ومن لا يستحق

وذكر ان الفضالة حدد 34 الف يستحقون الجنسية في تقريره الا انه اكد انه ليس شرطا حصولهم علي الجنسية

وشدد الحريجي علي ضرورة حل هذه القضية وذلك من خلال عمل جدول زمني محدد بهدف حلحله ملف البدون واعطائهم حقوقهم او مصارحتهم بعدم منحهم الجنسية منوها الي عدم الجدية في هذا الامر

واعلن الحريجي انه لا مشكلة في التمديد لعمل الفضالة بمدة اخري شريطة ان تكون محددة بوقت معين لاسيما وان هذا الملف يتضمن اناس مظلومين للنخاع ومنهم من ولد قبل 1965 مؤكدا ان المجلس في الجلسات المقبلة سيطلب من الحكومة تجنيس عدد محدد يتم الاتفاق عليه سنويا لاجل حل هذه المشكلة

بدوره اكد النائب صالح عاشور بانه ليس هناك رغبة حقيقية من الدولة لحل قضية "البدون" مشيرا الي انه اذا كانت هناك رغبة صادقة لحل هذه المشكلة لتم الانتهاء منها عقب التحرير مباشرة محذرا في ذات الوقت من تفاقم القضية يوما تولو الاخر

واوضح عاشور في تصريح خاص ل "الصباح" ان ما قام به رئيس الجهاز المركزي لمعالجة ارضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة هو تشخيص لحالة "البدون" وقسمهم الي شرائح من خلال الاحصاءات والبيانات المتاحة لديه حيث بين الفئات المستحقة للجنسية واعدادهم

واضاف ان الفضالة ذكر انه من اصل 120 الف شخص بدون هناك 35 الف منهم يحملون احصاء 65 وبالتالي يمكن النظر في تجنيسهم مشيرا ان هذا لا يعني ان منهم خارج ال35 الف لا يستحقون الجنسية فمنهم من لديهم اقباتات قديمة اهم من 65 كمن يعملون في شركة النفط منذ 46 واخرين يعملون في الموانئ والجيش

وبين عاشور انه في الوقت الحالي اصبحت الصورة واضحة بالنسبة لقضية البدون الا انه للاسف الشديد هناك غياب للقرار في هذا الملف مستنكرا عدم وجود لجنة برلمانية في المجلس الحالي تعني بقضية البدون علي غرار المجالس السابقة

واعلن عاشور انه سيحمل لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية مسؤولية النظر في قضية البدون ومتابعتها مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية كونه اصبح معنيا بالامر بعد انتهاء عمل اللجنة التنفيذية برئاسة صالح الفضالة والتي كانت تتبع مباشرة لمجلس الوزراء مباشرة

محذرا من التاخير في حل هذه القضية لاسيما وانها تتفاقم يوما بعد الاخر مطالبا بضرورة تجنيس من يستحقون وان تكون الاولوية لمن عندهم ارتباط مع اسر كويتية كبدون زوجته او امه كويتية او لديه اب او اخ كويتي ومن ثم ياتي من عملوا في شركة البترول والسلك العسكري

وكشف عاشور انه ينبغي في المجلس الحالي مناقشة الموضوع من خلال مطالبة الحكومة بضرورة اعطاء رؤية لحل هذه القضية مشيرا انه سيقوم بتوجية اسئلة برلمانية لوزير الداخلية حول اجراءات وزارته بعد تقديم تقرير صالح الفضالة.

مبارك الخرينج

■ الخرينج: اذا لم ينجح المجلس في حل هذه القضية فلن يكون قد استطاع انجاز شيء

عسكر العنزي

■ عسكر: نستغرب التأخير في عمليات التجنيس ونتمنى على وزير الداخلية إنهاء الملف

سعود الحريجي

■ الحريجي: أناس يكنون للكويت الحب ولابد من جدول زمني لاعطائهم حقوقهم ومصارحتهم

صالح عاشور

■ عاشور: ليست هناك رغبة صادقة وحقيقية لحل قضية «البدون» ونحذر من تفاقمها

تسهيل الإجراءات يعود إلى التعاون بين الوزارة والجهاز المركزي

«الصحة»: أصدرنا 2551 شهادة ميلاد ووفاة للمقيمين بصورة غير قانونية خلال 9 أشهر

■ العبدالهادي: عدد الشهادات التي أصدرتها الوزارة بلغ 27800 منذ صدور قانون التسهيلات

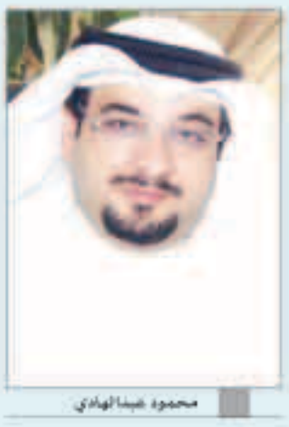
محمود عبدالهادي

■ نخاطب الجهاز للاستدلال والاستفسار عن جنسية الأب والأم وبعدها يتم تسجيل اسم المولود

أعلنت وزارة الصحة إصدارها 2551 شهادة ميلاد ووفاة للمقيمين بصورة غير قانونية في الفترة من أول يناير حتى 30 سبتمبر الماضيين.

وقال الوكيل المساعد للشؤون القانونية في الوزارة الدكتور محمود العبدالهادي لـ(كونا) أمس إن الوزارة أصدرت خلال الفترة ذاتها 2387 شهادة ميلاد فضلا عن إصدار 164 شهادة وفاة.

وأضاف العبدالهادي أن إجمالي عدد الشهادات التي أصدرتها الوزارة بلغ 27800 شهادة منذ صدور القانون رقم (2011/409) الخاص بتقديم التسهيلات للمقيمين بصورة غير قانونية موضحا أن إصدار تلك الشهادات يتم بالتنسيق مع الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

وذكر أن تسهيل إجراءات استخراج الشهادات يعود إلى التعاون المميز بين وزارة الصحة والجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية مؤكدا التزام الوزارة بتطبيق قرار مجلس الوزراء بوضع عبارة «غير كويتي» في حقل الجنسية بعد التيقن من وضع صاحب العلاقة عن طريق مراسلة الجهاز المركزي.

في سياق متصل أفاد بأن إجراءات استخراج شهادات الميلاد للمقيمين بصورة غير قانونية تتطلب إحضار بلاغ الولادة للطفل من المستشفى إضافة إلى عقد الزواج والبطاقة الأمنية للأب والأم وتتم بعدها مخاطبة الجهاز المركزي للاستدلال والاستفسار عن جنسية الأب والأم.

وبين أنه عقب ورود رد الجهاز المركزي يتم الاتصال بصاحب العلاقة للحضور وتسجيل اسم المولود واستكمال إجراءات استخراج الشهادة على أن ترسل طلبات صرف الشهادة بعد ذلك إلى الطباعة وتحديد موعد آخر لتسلمها.

خلال اجتماع عقده رئيس الجهاز بالإنابة مع رؤساء فرق الطوارئ بأفرع المحافظات الست

«البلدية»: أخلينا 393 عقاراً مخالفاً بسكن العزاب من أصل 651

■ المنفوحي: التوافق على تمديد عمل الفريق لستة أشهر أخرى حتى يتم القضاء على هذه الظاهرة

البلدية تضيق الخناق على العزاب في السكن الخاص

■ تفعيل دور الهيئة العامة للمعلومات المدنية في مكافحة وجود العزاب في السكن الخاص

■ عمل فلاشات توعوية لبثها في التلفزيون بالتعاون مع وزارة الداخلية بهدف توعية المواطنين

■ تسريع العمل ومتابعة الشكاوى التي ترد من المواطنين والعمل على حلها تحقيقا للمصلحة العامة

أعلن المدير العام لبلدية الكويت بالوكالة المهندس أحمد المنفوحي أن فريق عمل القضاء على ظاهرة سكن العزاب تمكن من اخلاء 393 عقارا مخالفا من اصل 651 بمناطق السكن الخاص والنموذجي على مستوى البلاد خلال ستة أشهر.

وقال المنفوحي في تصريح صحافي امس الاول اثر اجتماع عقده مع رؤساء فرق الطوارئ بافرع البلدية في المحافظات الست أن الفريق حقق خلال الستة اشهر الماضية انجازات عدة على صعيد القضاء على ظاهرة العزاب.

واضاف أن الاجتماع استعرض تقرير الفريق الذي تم رفعه إلى مجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية وما تضمنه من إنجازات مدعما بالأرقام والإحصائيات لافتا إلى التوافق على تمديد عمل الفريق لستة اشهر أخرى بناء على القرار الوزاري رقم (494 / 2015) حتى يتم القضاء على هذه الظاهرة.

واوضح أن الاجتماع استعرض عدد العقارات المخالفة حيث بلغت في محافظة حولي (94) عقارا و(55) عقارا بمناطق الجابرية وسلوى والرميثية فيما يجرى التحري عن عدد (39) عقارا.

واشار إلى أن عدد العقارات المخالفة في محافظة العاصمة بلغت 108 عقارات تم إخلاء (53) منها بشكل ودي وتوجيه انذارات لعدد (55) عقارا.

وافاد بان محافظة الجهراء سجلت (49) عقارا مخالفا أخلي (31) منها بشكل ودي فيما تم توجيه انذارات لعدد (18) عقارا لافتا إلى أن محافظة الأحمدي سجلت (199) عقارا مخالفا تم إخلاؤهم جميعا بشكل ودي.

كما اشار إلى أن عدد العقارات المخالفة بمحافظة مبارك الكبير بلغت (46) عقارا أخلي (39) منها وديا فيما تبقى (7) عقارات قيد المتابعة أما في محافظة الفروانية فقد بلغ عدد العقارات المخالفة (154) عقارا تم إخلاء (14) منها بشكل ودي.

واكد المنفوحي أهمية تسريع عجلة العمل ومتابعة الشكاوى التي ترد من المواطنين والعمل على حلها تحقيقا للمصلحة العامة مبينا مدى أهمية تضافر جهود المؤسسات والوزارات المعنية لدعم عمل الفريق وتحقيق الهدف المنشود.

واقر الفريق في اجتماعه توصيتين بشأن تفعيل دور الهيئة العامة للمعلومات المدنية في مكافحة وجود العزاب في السكن الخاص وتكليف إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عمل فلاشات توعوية لبثها في التلفزيون بالتعاون مع وزارة الداخلية بهدف توعية المواطنين بخطورة هذه الظاهرة.

مسؤول صحي: للعلاج الكيماوي والموجه دور كبير في السيطرة على السرطان

قال وكيل وزارة الصحة المساعد للشؤون القانونية الدكتور محمود عبدالهادي ان ادخال العلاج الكيماوي والموجه ادى الي تقدم علمي للسيطرة على مرض السرطان مشيرا الى تحقيق تقدم في علاج سرطان الرأس والرقبة بالجراحة او العلاج الاشعاعي.

واضاف عبدالهادي في كلمته في افتتاح المؤتمر العالمي الثالث لسرطان الرأس والرقبة امس ان الامراض السرطانية تعد من الامراض المزمنة التي اهتمت بها المنظمات الدولية مبينا ان دول العالم تلتزم الان امام الامم المتحدة بموجب الخطة العالمية للتنمية المستدامة 2015 – 2030 بوضع استراتيجية للتصدي والوقاية من الامراض المزمنة غير المعدية وعوامل الخطورة المرتبطة بها واكتشافها وتوفير وسائل الفحص والعلاج.

وذكر ان المؤتمر يتكامل مع استراتيجيات وبرامج الصحة للوقاية والتصدي للأمراض المزمنة وتعزيز قدرات النظام الصحي لمواكبة احدث المستجدات الطبية والعلمية الحديثة في هذا المجال. وافاد بان البرنامج العلمي للمؤتمر يتناول على مدار ثلاثة ايام جميع انواع المعالجات لسرطان الرأس والرقبة ويحاضر فيه كوكبة من الخبراء والعلماء من مختلف دول العالم مما يعكس رؤية واهتمام منظميه لانجاحه.

من جهة اخرى قال عبدالهادي في تصريح صحفي على هامش المؤتمر ان قانون حقوق المريض سيرى النور العام المقبل كما سيتم تعديل بعض احكام قانون الصيدلة مشيرا الى اقفال مناقصة التامين الصحي للمتقاعدين غدا ليتم بعدها الترسية على الشركة المطابقة للمواصفات.

بدوره قال رئيس المؤتمر الدكتور خالد الصالح في كلمته ان سرطان الرأس والرقبة ياخذ ابعادا كبيرة نظرا لانه من السرطانات القابلة للشفاء حيث يبقي في مكانه مدة أطول من غيره من السرطانات وبالتالي تلعب الجراحة والعلاج الإشعاعي دورا مهما في شفائه.

«حماية البيئة»: نقدم الدعم الفني للشرطة البيئية

اكدت الجمعية الكويتية لحماية البيئة اهمية تقديم الدعم الفني لجهاز الشرطة البيئة الكويتية بما يشمل كل ابعاد ومكونات البيئة لانه يشكل حامي البيئة والذراع اليمنى للمؤسسات البيئية في البلاد.

وقال امين عام الجمعية المهندس عبدالأمير الجزاف لـ(كونا) امس إن الجمعية تضع خبرات فرقها ولجانها وباحثيها امام شرطة البيئة مساهمة منها في الوصول إلى اعلى درجات الكفاءة وتحقيقا لنشر التوعية بين افراد المجتمع بالأدوار الوطنية لهؤلاء الشرطة.

واضاف الجزاف ان إدارة البرامج والأنشطة بالجمعية نظمت في هذا الشأن ندوة حول (التخييم وآثاره على البيئة البرية في دولة الكويت) قدمها عضو لجنة حماية الحياة الفطرية بالجمعية وعضو اللجنة الوطنية الكويتية لمكافحة التصحر الدكتور رافت ميساك شارك بها العديد من قيادات وافراد الشرطة البيئية الكويتية.

واوضح ان الندوة شملت محاضرة وحلقة نقاشية وعرضا مرئيا تناول خلالها الدكتور ميساك مدى معاناة المكونات الطبيعية للبيئة البرية في الكويت لافتا إلى تدهورها البيئي وفقدانها قدراتها الإنتاجية المتضمنة فقدان الغطاء النباتي وانخفاض خصوبة التربة وتملحها وتصلبها وزيادة معدلات انجرافها وانتشار زحف الرمال.

وذكر ان الندوة استعرضت ايضا اسباب ومظاهر التدهور البيئي بالبيئة الصحراوية المحيطة بالمخيمات الربيعية فضلا عن التاثيرات السلبية لمخالفات موسم التخييم على التربة وما يترتب عليها من تدهور كمي ونوعي للغطاء النباتي وتدهور التربة وتعرضها للتعرية الهوائية وازدياد حركة الرمال وانتشارها إضافة إلى انضغاط التربة وانقراض بعض انواع الحياة البرية.

وبين أن الندوة تناولت عرضا لخريطة الرعي في البلاد وابرز المخالفات بهذا الخصوص فضلا عن إلقاء ميساك الضوء على اهم القوانين والتشريعات الخاصة بعملية التخييم والمواد المشمولة بالبيئة البرية في قانون حماية البيئة الجديد رقم (42) والصادر العام الماضي.

من جانبه اشاد مدير إدارة شرطة البيئة المقدم حسين العجمي باهتمام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الصباح بالإدارة ودعمه المتواصل لإنجاحها ملمنا توجيهاته المستمرة لإعداد الخطط والبرامج والإجراءات التنفيذية الهادفة إلى الارتقاء بأساليب وطرق العمل ورفع كفاءة وأداء الإدارة.